الفصل الرابع
العراق بين عامي ١٩٢١-١٩٣٩م

أولاً- تنصيب الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق:

كانت النتيجة المباشرة لثورة العشرين البحث عن عاهل لتولي العرش العراقي، وقد قوبلت فكرة اختيار الأمير فيصل بن الشريف حسين بالتأييد والمؤازرة في العراق، لأنه حارب مع الضباط العراقيين في الثورة العربية عام١٩١٦م ورأس الحكومة العربية في دمشق التي كان العراقيون العمود الفقري لها. وانتدب اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطاني في (١٧ كانون الأول ١٩٢٠م) كينهان كورنواليس لزيارة الأمير فيصل الموجود آنذاك في لندن لعرض العرش العراقي عليه، وقد تكللت هذه المفاوضات بالنجاح بعد ان اشترط الأمير ان تعترف بريطانيا باستقلال المملكة العراقية، وتتعهد بإلغاء الانتداب ومساعدة العراقيين في تأسيس حكومة وطنية وطيدة. وقد صادق مؤتمر القاهرة الذي عقد في (١٢ آذار ١٩٢١م) على ترشيح فيصل ورسم الخطة التي تتبع تنصيبه للعرش.

الامير فيصل بن الحسين (١٩٢١-١٩٣٣م)

قـوبل ترشيح الاميـــر فيصل للعـرش العراقي بالارتـياح ، لمعرفتـهم المسبقة به ، وقد وصل إلى البصرة في (٢٣ حزيران) واستقبل في مدن العراق المختلفة بالترحيب من الوجهاء وممثلي المناطق والعشائر. وقرر مجلس الوزراء في (١١ تموز) المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق، ثم أجري استفتاء عام لمعرفة رأي الشعب فحصل فيصل على ٩٦٪ من الأصوات. وجرى احتفال رسمي كبير لتتويجه في يوم (٢٣ آب ١٩٢١م).

حفل تتويج الامير فيصل ملكاً على العراق
(١٨٨٣-١٩٣٣م)

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهام عديدة منها:

١- تخليص العراق من الانتداب البريطاني، وإقنـاع البريطانيـين بالتخلي عن الحكم وتسليمه إلى الوطنيين تدريجياً.

٢- الحفاظ على ولاية الموصل جزءاً من العراق والتي كانت تركيا تطالب بها.

٣- إنشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وإدارتها ووضع دستور حديث لها.

٤- إنقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب، والعمل على توطيد الوحدة الوطنية، ومحاربة الجمود والتعصب الذي يقاوم كل إصلاح وتجديد.

ثانياً- معاهدة عام ١٩٢٢م:

بعد أيام قلائل من تتويج الملك فيصل، واستناداً إلى المفاوضات التي جرت معه في لندن قبل ترشيحه للعرش العراقي والتي تضمنت موافقة بريطانيا على عقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية تحصل فيها الحكومة البريطانية على بعض المزايا الاقتصادية، وتنص على استخدام مستشارين ومختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين، قدمت الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامي البريطاني أول مسودة للمعاهدة العراقية- البريطانية المزمع عقدها. وقد ظهر من المسودة وجهة النظر البريطانية حيال المعاهدة، التي تعدّها واسطة لتمرير نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق بأقل كلفة وأقل احتكاك، مما قد يحدث لو كان حكمها له مباشرة، أي كانت المعاهدة بالنسبة لبريطانيا وسيلة للإشراف والسيطرة دون تبديل في موقفها تجاه عصبة الأمم. وقد أوضح الموقف البريطاني تصريح المندوب البريطاني في العصبة في (١٧ تشرين الثاني ١٩٢١م) الذي قال فيه:

((ان المعاهدة المقترحة ستقوم فقط بتنظيم العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة كدولة منتدبة وحكومة العراق العربية، ولا يقصد بها ان تكون بديلاً عن الانتداب الذي سيبقى وثيقة عمل تعين الالتزامات التي اضطلعت باعبائها حكومة صاحب الجلالة عن عصبة الأمم)).

أما وجهة النظر العراقية فقد كانت تنظر إلى المعاهدة على إنها صيغة جديدة تحل محل الانتداب وانها تعقد بين دولتين مستقلتين، وتحفظ للملك فيصل سلطاته وكرامته، وتؤمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مع بريطانيا. مقابل أن يكون المستشارون والاختصاصيون الذين تستخدمهم حكومة العراق من البريطانيين وان تضمن المصالح البريطانية في العراق.

استمرت المفاوضات للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية، وتم التوصل إلى صيغة المعاهدة التي احتوت على مقدمة وثماني عشرة مادة. وجاء في مقدمتها، أن بريطانيا اعترفت بفيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على العراق، وان الملك فيصل يرى ان من مصلحة العراق ولتأمين سرعة تقدمه ان يعقد مع ملك بريطانيا معاهدة على أساس

التحالف. وتضمنت المعاهدة الأمور الآتية:

المادة الأولى: تقدم بريطانيا أثناء مدة المعاهدة ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة دون ان يمس ذلك سيادتها الوطنية، ويمثل بريطانيا في العراق مندوب سامٍ.

المادة الثانية: يتعهد العراق بعدم تعيين أي موظف غير عراقي (بإرادة ملكية) دون موافقة ملك بريطانيا.

المادة الثالثة: يتعهد ملك العراق بإصدار قانون أساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يحتوي ما يخالف نصوص المعاهدة، ويأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح وحريات جميع السكان.

المادة الرابعة: يوافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي يتقدم بها المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح وتعهدات بريطانيا الدولية والمالية.

المادة الخامسة: لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والاماكن الاخرى مما يتم الاتفاق عليه بين الفريقين المتعاقدين . في الاماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق، يوافق جلالته على ان يعهد الى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها، وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على اوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية في العراق، بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم.

المادة السادسة: تعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن.

المادة السابعة: تقدم بريطانيا للعراق الأسلحة والاعتدة والمساعدة العسكرية التي ستوضح شروطها باتفاقية منفردة.

المادة الثامنة: تعتبر المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسيسي، ويظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة.

والحق بالمعاهدة بروتوكول في نيسان ١٩٢٣م حدد مدة المعاهدة بأربع سنوات على أن يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة.

وقد وافق مجلس الوزراء على المعاهدة في (٢٥ حزيران ١٩٢٢م) بشرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها. وقد حدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة وارتكزت المعارضة على الأمور الآتية:

١- ان المعاهدة بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفاً للأستعمار والسيطرة وقدم الكثير من التضحيات للتخلص منه، وكان الانتداب سبباً من أسباب ثورة العشرين.

٢- أصبحت إمكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية، فقد خولت المعاهدة بريطانيا إبقاء قواتها في العراق، وأعطتها حق تفتيش الجيش العراقي وتحركاته، وخولتها حق تملك ما تحتاج إليه من الأراضي مجاناً للأغراض العسكرية.

٣- قيدت المعاهدة العراق ومنعته من التعاون مع البلدان العربية في الأمور السياسية والاقتصادية عدا الأمور الكمركية.

٤- قيدت المعاهدة سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعيين أي عربي أو أجنبي بإرادة ملكية دون موافقة بريطانيا، كما لا يستطيع ملك العراق إقامة علاقات دبلوماسية مع أية دولة دون موافقة بريطانيا.

الا ان المعارضة طالبت بتحقيق استقلال العراق الناجز وإلغاء الانتداب، ورفع بعض قادة الحركة الوطنية مذكرة إلى الملك طلبوا فيها:

١- رفض الانتداب رفضاً باتاً، واعتراف حكومة بريطانيا بألغائه رسمياً.

٢- إسقاط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الأمة، وتعيين وزارة تطمئن الأمة لأعمالها.

٣- طرد المستشارين البريطانيين.

٤- إطلاق حرية الصحافة.

وأدى الحزبان السياسيان اللذان شكلا عام ١٩٢٢م وهما (الحزب الوطني وحزب النهضة) دوراً مهماً في دعم المعارضة ومقاومة المعاهدة والانتداب، وقدما مذكرة إلى الملك طالباً فيها:

١- الكف عن التدخل البريطاني في الأمور الداخلية.

٢- تأليف وزارة من الأكفاء المخلصين تطمئن الأمة إليهم، وتستطيع تهدئة الخواطر وإزالة الاضطراب في البلاد.

٣- الا تعقد معاهدة ولا تجري أية مفاوضة فيها قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي

ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة.

وقد أثارت هذه المطالبة المندوب السامي البريطاني الذي أمر بإغلاق حزبي الوطني والنهضة وتعطيل جريدتيهما (الرافدين والمفيد) واعتقال زعماء الحركة الوطنية منهم جعفر ابو التمن وامين الجرجفجي ونفيهم خارج العراق.

ثالثاً- المجلس التأسيسي والدستور العراقي:

١- المجلس التأسيسي العراقي:

نشأت فكرة المجلس التأسيسي العراقي عندما أعلن الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠م. ففي خضم الاحتجاجات الجماهيرية على الانتداب أقيم في اليوم التالي تجمع كبير في جامع الحيدر خانة ببغداد أختير منه خمسة عشر مندوباً عن أهالي بغداد والكاظمية لمقابلة وكيل الحاكم المدني البريطاني العام ارنولد ويلسون والمطالبة بالإسراع في عقد مؤتمر عراقي عام منتخب ليقرر مصير الحكم وشكله في البلاد ونوع علاقاتها مع الدول الأخرى. وقد عرض المندوبون الخمسة عشر هذا المطلب مع مطالب أخرى تتعلق بإطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية إلى وكيل الحاكم المدني العام الذي وعد بإحالة المطالب إلى الحكومة البريطانية. في الوقت نفسه تحركت الجماهير في بقية أنحاء العراق لعرض المطالب ذاتها أمام المسؤولين البريطانيين في مناطقهم.

المجلس التأسيسي العراقي

ماطلت الحكومة البريطانية في عقد المؤتمر وانتخابه والذي أطلق عليه رسمياً اسم (المجلس التأسيسي العراقي). فقد تم تأجيله لحين تشكيل الحكومة العراقية

المؤقتة وتتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وتوقيع المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٢٢م. وعندما شعرت الحركة الوطنية ان الحكومة البريطانية ستسعى للمجيء بعناصر تؤيد تصديق المعاهدة من المجلس، قاطعت انتخابات المجلس التي أعلن عن البدء بها يوم ٢٤ تشرين الأول١٩٢٢م. أي بعد توقيع المعاهدة من الحكومة العراقية والملك فيصل الأول الذي كان قد رفض توقيعها، لكنه اضطر إلى ذلك للحفاظ على وحدة العراق وكيانه السياسي الذي هدد البريطانيون بانهائهما ومع ذلك اشترط عدم تدخل البريطانيين في الانتخابات.

كانت مقاطعة الانتخابات شاملة، وقد توقفت في جميع أنحاء العراق، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى إعفاء المندوب السامي البريطاني برسي كوكس وتعيين هنري دوبس محله. وقد صاحب ذلك إعادة المبعدين السياسيين إلى العراق، والسماح لحزبي الوطني والنهضة باستئناف نشاطهما. وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٣م وقعت وزارة عبد المحسن السعدون الاولى بروتوكولاً مع بريطانيا يقضي بإنهاء المعاهدة حال دخول العراق عضواً في عصبة الأمم وان لا يتجاوز ذلك أربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا وكان هذا يعني تقليص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات. ثم قام الملك فيصل الأول بجولة في أنحاء العراق لإطلاع السياسيين والوجهاء على هذه الإجراءات وحثهم على المشاركة في الانتخابات.

في مايس ١٩٢٣م صدرت الأوامر بأجراء الانتخابات مجدداً. فأجريت هذه المرة دون أية عقبات سوى بعض الفتاوى الدينية التي أصدرها علماء الدين في العراق والتي تدعو إلى الاستمرار بالمقاطعة، فقامت وزارة عبد المحسن السعدون بنفيهم خارج العراق، وكان لإبعادهم الأثر في إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي.

افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في (٢٧ آذار ١٩٢٤م)، ويُعد افتتاحه من الأحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، لأنه أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد، وأول خطوة نحو الحياة الديمقراطية. وقد حدد الملك مهام المجلس بثلاث نقاط هي:

١- البت في المعاهدة العراقية – البريطانية لتثبيت سياسة الحكومة الخارجية.

٢- سن القانون الأساسي (الدستور) لتأمين حقوق الأفراد والجماعات وتثبيت سياسة الدولة الداخلية.

٣- سن قانون انتخاب المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشعب ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها.

ويلاحظ في هذا التحديد لمهام المجلس وتقديم النظر في المعاهدة على سن الدستور، هو أمر جدير بالوقوف عنده، لأن الأصول الدستورية تقتضي أن يكون البت في الدستور، مقدماً على سواه. فمهمة المجالس التأسيسية هي سن الدستور أولاً ثم تشريع قانون انتخاب النواب بعد ذلك. أما التصديق على المعاهدات الدولية فهو من مهام المجالس النيابية، ولكن الظروف السياسية اقتضت في وقتها أن يكون الدستور مؤسساً على مواد المعاهدة لا المعاهدة مؤسسة على مواد الدستور، أي بعبارة أخرى أن تكون المعاهدة أصلاً والدستور فرعاً تابعاً لها وخاضعاً لأحكامها حتى يتخذ من هذا التقديم وسيلة للضغط على أعضاء المجلس التأسيسي، الذين أدركوا ان لا دستور بدون معاهدة.

بدأ المجلس التأسيسي أعماله بتأليف لجنة لتدقيق المعاهدة من (١٥) عضواً، فقامت اللجنة بأجراء المشاورات والاتصالات مع الوزراء والحقوقيين والماليين وتداولت مع المعتمد السامي ومستشاريه، ثم وضعت تقريرها في (٦٥) صفحة. وقد وصف هذا التقرير بأنه وثيقة تاريخية مهمة، فهو يوضح رأي الوطنيين ورأي بريطانيا في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، فهو وثيقة تفسيرية للمعاهدة وملاحقها يتضح فيها الرأيان المتعارضان حولها.

جرت مناقشات حامية للمعاهدة، وظهرت آراء متعددة غلب عليها رأي المعارضة، الذي يدعو إلى تعديل المعاهدة قبل إبرامها، أو إرجاع المعاهدة إلى الحكومة لأجراء مفاوضات لتعديلها.

إزاء ازدياد المعارضة للمعاهدة داخل المجلس وخارجه، بعث المعتمد السامي إنذاراً إلى الملك أوضح فيه ان موعد الجلسة المقبلة لمجلس العصبة هو (١٢ حزيران)، وان رمزي ماكدونالد(رئيس الوزراء البريطاني) قد تعهد بتقديم المعاهدة إلى المجلس المذكور قبل ذلك التاريخ. فإذا لم يصادق المجلس التأسيسي على المعاهدة قبل الموعد فأن بريطانيا مضطرة إلى إجراء ترتيبات أخرى يعامل العراق بموجبها. كما اجتمع المندوب السامي مع أعضاء المجلس التأسيسي في (٣١ آيار) وبين لهم وجهة النظر البريطانية، وهي رفض الموافقة على أية تعديلات في المعاهدة والبرتوكولات المتفرعة

منها وعلى المجلس أما ان يقبل المعاهدة أو أن يرفضها برمتها.

لم يجر تصديق المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة كما طلب المندوب السامي، ففي جلسة صباح يوم (١٠ حزيران) حدث صخب كثير بحيث قطع رئيس الوزراء الأمل في الحصول على مصادقة المجلس. فاقترح (موافقة الملك الذي اتصل به هاتفياً) تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي، لكن المندوب السامي أصر على دعوة المجلس ثانية بعد الظهر. وسلم المندوب السامي مذكرة إلى الملك أوضح فيها أن بريطانيا لا تسمح باستمرار الوضع الراهن، بحجة ان ذلك يمثل خطراً على سلامة العراق في الداخل والخارج. وطلب من الملك إصدار تعديل لقانون المجلس التأسيسي يخوله الحق في حل المجلس في أي وقت يشاء خلال أربعة أشهر من ابتدائه بعقد جلساته، على أن يحل اعتباراً من الساعة الثانية عشر من ليلة (١٠-١١ حزيران) وان تعطى التعليمات لوزير الداخلية إغلاق بناية المجلس في الحال ووضع عدد من أفراد الشرطة في الطرق المؤدية إليه.

ونتيجة لموقف المندوب السامي استطاع رئيس الوزراء جعفر العسكري في الساعة العاشرة والنصف مساءً من جمع ثمانية وستين عضواً، وشرح لهم الظروف التي دعت إلى عقد الجلسة الخاصة. وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشر فصوت إلى جانبها (٣٧) عضواً من عدد الحاضرين البالغ (٦٩) عضواً بعد أن حضر أحد الأعضاء متأخراً. وعارضها (٢٤) وامتنع (٨) أعضاء عن التصويت. علماً إن الذين صوتوا إلى جانبها اشترطوا بقاء ولاية الموصل جزءاً من العراق وإلا تعد المصادقة على المعاهدة ملغاة. ولو علمنا ان أعضاء المجلس التأسيسي كانوا مائة عضوٍ فإن هذا يعني ان الأقلية هي التي وقعت على المعاهدة، وان هذه الأقلية وضعت شروطاً لموافقتها.

٢- القانون الأساسي العراقي (الدستور):

تعهدت الحكومة البريطانيه في المادة الأولى من لائحة الانتداب بأن تضع في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس العصبة للمصادقة، على ان يضمن هذا القانون الحقوق الأساسية للأهالي الساكنين في البلاد، ويسن بمشورة الحكومة العراقية. وعند مبايعة الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب لفيصل ملكاً على العراق اشترطت ان تكون حكومته ((دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون)). وتضمنت المادة الثالثة من معاهدة ١٩٢٢م أسس الدستور

العراقي عندما نصت على موافقة ملك العراق على تنظيم قانون أساسي يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة، يعين الأصول الدستورية للدولة العراقية سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية.

وضعت صيغة القانون الأساسي من لدن لجنتين عراقية وبريطانية، وأحيلت لائحته على المجلس التأسيسي واستمرت مناقشتها حوالي الشهر (١٤ حزيران/١٠ تموز ١٩٢٤م). وقد ضم القانون الأساسي (١٢٣) مادة موزعة على عشرة أبواب، تناولت (حقوق الشعب، والملك وحقوقه، والسلطة التشريعية، والوزارة، والسلطة القضائية، والأمور المالية، وإدارة الألوية (المحافظات). وجاء في مقدمته ان العراق (دولة ذات سيادة مستقلة حرة، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي، وبغداد عاصمة العراق ويجوز اتخاذ غيرها عاصمة بقانون).

بعد مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الأساسي، قامت الحكومة بنشره في آذار ١٩٢٥م، وظل نافذاً ومعمولاً به حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية.

رابعاً- تأسيس الأحزاب السياسية:

أدى العراقيون دوراً كبيراً في الجمعيات السرية والعلنية التي ظهرت في الولايات العربية لمقاومة الاستبداد العثماني وللحصول على الاستقلال والوحدة العربية. وبعد الاحتلال البريطاني للعراق استأنفت الجمعيات السرية نشاطها مستفيدة من استياء الرأي العام ومقاومته لسلطات الاحتلال وإجراءاتها القمعية.

بعد تشكل الحكومة العراقية المؤقتة اواخر سنة ١٩٢٠م برئاسة عبد الرحمن النقيب (الكيلاني) شعر الوطنيون بضرورة تنظيم الصفوف وتأليف الأحزاب السياسية لتحقيق استقلال العراق الناجز. وازدادت المطالبة بتأليف الأحزاب بعد تتويج الملك فيصل الأول. وكان فيصل نفسه يدرك ضرورة وجود معارضة وطنية ليستطيع ان يضغط على بريطانيا ليحصل منها على الاستجابة للمطالب الوطنية. فاستجابت الحكومة وأصدرت قانون الجمعيات العراقي في (٢ تموز ١٩٢٢م) الذي سمح بتأسيس الأحزاب السياسية. التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي:

١- الأحزاب السياسية التي أجيزت قبل بدء الحياة النيابية:

أ- الحزب الوطني العراقي:

قدم جعفر أبو التمن (١٨٨١-١٩٤٥م)، وهو شخصية وطنية اسهمت في الحركة الوطنية لمقاومة الاحتلال البريطاني طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم (الحزب الوطني العراقي) فأجازته وزارة الداخلية في (٢ آب ١٩٢٢م).

تضمن منهاج الحزب أن غايته هي المحافظة على استقلال العراق بحدوده الطبيعية، ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية، والدفاع عن كيان الأمة العراقية، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية، وردع كل من يريد ان يوقع الشقاق والتفريق بدعوى الدين والجنس. وسعي الحزب إلى نهضة البلاد وتنشيط الزراعة وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتحسين أحوال العمال وتأسيس الجمعيات والنقابات لهم وتكوين جيش وطني عراقي والأخذ بفكرة التجنيد الإجباري.

لم يستمر الحزب في العمل طويلاً فقد حل ونفي زعيمه جعفر أبو التمن إلى جزيرة هنجام بعد مظاهرة (٢٣ آب ١٩٢٢م) المنددة بالانتداب. ولكن الحزب عاد إلى ممارسة العمل السياسي في عام ١٩٢٨م فقوبلت عودته بالترحيب من قبل الأوساط الوطنية. وأصدر الحزب أول جريدة ناطقة باسمه هي (صدى الاستقلال) وبعد تعطيلها أصدر جريدة جديدة هي (صدى الوطن). واستمر الحزب في نشاطه حتى أوائل عهد الاستقلال.

ب- جمعية النهضة العراقية:

في الوقت نفسه تقدم أمين الجرجفجي، وهو من أهالي الكاظمية وتجارها طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس جمعية سياسية أدبية باسم (النهضة العراقية) فأجيزت في (١٩ آب ١٩٢٢م) وانتخب الجرجفجي معتمداً عاماً لها.

تضمن منهاج الجمعية الدعوة إلى الاستقلال التام وإقامة حكومة ملكية دستورية ديمقراطية، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية، والمساواة بين العراقيين جميعاً.

واتخاذ الوسائل لتعميم المعارف في العراق، وتوسيع نطاق تجارته وزراعته وإنماء ثروته، وتحسين الصلات بين العراق ودول العالم بما يعود نفعه على العراق. ولكن الجمعية سرعان ما حلت لاشتراكها في مظاهرة (٢٣ آب ١٩٢٢م) مع الحزب الوطني العراقي، ونفي زعيمها أمين الجرجفجي إلى جزيرة هنجام.

عادت الجمعية إلى ممارسة نشاطها في أواخر عام ١٩٢٤م وفتحت فروعاً لها في البصرة والسماوة وكربلاء والهندية والحلة، واشتركت في أول انتخابات نيابية لكنها فشلت في الفوز في تلك الانتخابات. وحاولت الجمعية تنشيط عملها السياسي في عام ١٩٢٧م، وأصدرت جريدة ناطقة باسمها هي (النهضة) ولكن نشاطها بدأ بالانحسار بعد ذلك ولم تستطع منافسة الأحزاب البرلمانية.

ج- الحزب الحر العراقي:

بعد إغلاق الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة في (٢٣ آب ١٩٢٢م) من قبل المندوب السامي، أوعز الأخير إلى محمود النقيب أكبر أنجال عبد الرحمن النقيب (١٨٤١-١٩٢٧م) أول رئيس للوزارة العراقية، بتأليف حزب معتدل لتأييد عقد المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٢م. وأجيز الحزب في (٣ أيلول ١٩٢٢م) ويعد هذا أول حزب حكومي يؤلف منذ تاريخ الملكية في العراق. وأصدر جريدة ناطقة باسمه هي (العاصمة).

ضعف هذا الحزب بعد استقالة وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة، وتوقفت جريدته عن الصدور في (٢٤ آب ١٩٢٣م) ولم يظهر له أثر فعال في الحياة السياسية، وبذلك أنتهى وجود الحزب.

وبالإضافة إلى الأحزاب السابقة أجيز حزب الأمة لكنه لم يستمر في العمل طويلاً.

ضرورة ان تتبنى الحكومات المحلية ومجالس المحافظات رعاية الآثار والحفاظ على التراث والحد من التجاوزات على مواقع الآثار والعمارات التراثية الشاخصة بأعتبارها جزءاً من الهوية الوطنية.

٢- الأحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل:

شجعت مطالبة تركيا بولاية الموصل أهالي الموصل على النشاط السياسي والسعي لتأليف الأحزاب السياسية لحشد الرأي العام في الولاية ليؤدي دوره الوطني في الدفاع عن الموصل ومقاومة الدعايات التركية. فتألفت ثلاثة أحزاب هي: حزب الاستقلال العراقي في (١١ أيلول ١٩٢٤م)، وجمعية الدفاع الوطني في (٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥م)، والحزب الوطني العراقي في (آيار ١٩٢٥م)، وتضمنت مناهجها الدعوة إلى الاستقلال التام للعراق بحدوده الطبيعية، ورفعت شعار (العراق المستقل لا يتجزأ).

أسهمت هذه الأحزاب بالتعريف بحقوق العراق التاريخية والجغرافية في ولاية الموصل، وتوعية الجماهير الشعبية بأهمية الدفاع عنها. فأصدرت البيانات والتقارير المفصلة التي توضح بالأدلة والقرائن حق العراق في ولاية الموصل. وانتهى نشاط هذه الأحزاب بانتهاء قضية الموصل.

٣- الأحزاب النيابية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية:

بعد افتتاح مجلس الأمة في (١٦ تموز ١٩٢٥م) دخلت الأحزاب السياسية في مرحلة جديدة من حيث الوسائل والغايات، فأخذت تؤسس وتنظم صفوفها للحصول على المقاعد النيابية، وتشكيل الكتل النيابية المعارضة أو المؤيدة للوزارات المختلفة على غرار ما هو معروف في الدول الديمقراطية الأخرى. كانت تلتقي جميعها على أهداف مشتركة هي تحرير العراق من الانتداب وتحقيق الاستقلال التام. وأول حزبين نيابيين تألفا هما:

أ- حزب التقدم:

كان عبد المحسن السعدون على رأس الوزارة عندما افتتح أول مجلس نيابي في تاريخ العراق المعاصر يوم (١٦ تموز ١٩٢٥م). فأراد السعدون تأليف أغلبية لإسناد وزارته فطرح فكرة تأسيس (حزب التقدم) فأيده أكثرية النواب. وأجيز الحزب في (٢٢آب ١٩٢٥م) وضم (٥٠) نائباً وانتخب السعدون رئيساً له وأصدر جريدة ناطقة بلسانه هي جريدة (التقدم).

يعد حزب التقدم أول حزب نيابي حكومي هدفه تأييد وزارة السعدون الثانية ، وكان جميع المنتمين إليه من نواب المجلس ولا يحقُ لغيرهم الانتماء إليه. وغلب عليه الطابع العشائري الذي عكس صورته في المجلس النيابي، وحظي بتأييد المندوب السامي البريطاني لكنه لم يلق التأييد الشعبي ولم يكن له فروع أو اجتماعات منظمة.

عبد المحسن السعدون
(١٨٧٩-١٩٢٩م)

أوضح الحزب في منهاجه سعيه إلى تأليف أغلبية في المجلس النيابي لتطبيق المعاهدة العراقية – البريطانية، وأجراء التعديلات المطلوبة عليها وإدخال العراق إلى عصبة الأمم بعد حصوله على الاستقلال التام، وإقامة علاقات صداقة ومودة مع بريطانيا والدول كافة، والحفاظ على الوحدة العراقية بحدودها الطبيعية القائمة.

ظهرت الخلافات في صفوف الحزب لافتقاده الرابطة الفكرية، وعدم إيمان نواب العشائر بالقيود الحزبية، الأمر الذي أدى إلى إضعافه، ولاسيما بعد انتحار رئيسه عبد المحسن السعدون في تشرين الثاني ١٩٢٩م، ولم يبق له أثر في الحياة السياسية.

ب- حزب الشعب:

شكلت المعارضة في مجلس النواب حزباً سياسياً باسم (حزب الشعب) في (٣ كانون الأول ١٩٢٥م) وضم في عضويته بعض الشخصيات السياسية البارزة وأصبح ياسين الهاشمي رئيساً للحزب وطغى نفوذه على الحزب بحيث أصبح يعرف بـ(حزب الهاشمي).

ياسين الهاشمي
(١٨٨٤-١٩٣٧م)

أوضح الحزب في منهاجه ان هدفه الأساس هو استقلال العراق التام ودخوله عصبة الأمم وتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢م لضمان المصالح الوطنية. وغايته إسعاد الشعب والسعي لتطوير القوى الوطنية وتمكينها من العمل في فروع الإدارة والاقتصاد والمعارف والجيش وغيرها. ورفع الحزب شعارات (الإخلاص والتضامن والتضحية) وأصدر جريدة ناطقة بلسانه هي (نداء الشعب).

لم يستمر الحزب في العمل طويلاً لضعف الانسجام بين أعضائه وقلة تمسك الهاشمي بالقيود الحزبية، وانصرافه إلى مهامه الوزارية بحيث ترك الحزب تتقاذفه الأهواء، فاتسع الانشقاق بين صفوفه واستقالت العناصر القيادية منه، مما أدى إلى حله.

والخلاصة فأن الأحزاب السياسية في عهد الانتداب عموماً كانت متشابهة في أهدافها إلى حد بعيد. فقد أكدت جميعها على ضرورة تحقيق الاستقلال التام للعراق والتحرر من الانتداب ودخوله عصبة الأمم. وان معظم تلك الأحزاب لم تكن قائمة على أساس فكري أيديولوجي وإنما كانت قائمة على العلاقات الشخصية بين الأعضاء، ولم تكن لها قواعد جماهيرية واسعة وإنما تعمل بنفوذ قادتها وسمعتهم. وكانت تحصل على

التأييد الجماهيري عندما تدافع عن مصالح البلاد وتعبر عما يريده الشعب. ومع ذلك فأن هذه الأحزاب أسهمت في تهيأة الرأي العام للمطالبة بحقوقه، وعملت على تقوية الوعي الوطني في العراق.

خامساً- معاهدة ١٩٣٠م:

بدأ العراق يضغط على بريطانيا للحصول على استقلاله، إلا أن بريطانيا وقفت ضد رغبة العراق في الاستقلال، وأظهرت حرصها على استمرار الانتداب لمدة (٢٥) سنة، كما طلبت عصبة الأمم. وزعمت أن ترشيح العراق لعصبة الأمم في عام ١٩٢٨م سابق لأوانه، ورأت تأجيل القضية إلى عام ١٩٣٢م. واستمرت المفاوضات بين أخذ ورد منذ عام ١٩٢٧م حتى تأليف وزارة نوري السعيد في (٢٣ آذار ١٩٣٠م) الذي أعلن ان وزارته ستبدأ بالمفاوضات مع بريطانيا لعقد معاهدة جديدة على أساس الاستقلال التام وتوطيد الصداقة بين العراق وبريطانيا.

وقعت صيغة المعاهدة في (٣٠ حزيران ١٩٣٠م) وكانت تنص على عقد حلف أمده خمس وعشرون سنة بين بريطانيا والعراق. وعزم بريطانيا على تأييد العراق في دخول العصبة عام١٩٣٢، وتضمنت المعاهدة في بنودها وملاحقها الشروط الرئيسة الآتية:

١- السياسة الخارجية: وافق الطرفان على أجراء مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة ويتعهد كل طرف بأن لا يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف أو قد تخلق المصاعب للفريق الآخر.

٢- الدفاع: تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حال وقوع الحرب، ويتعهد العراق بأن يقدم لبريطانيا في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام سكك الحديد والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات.

٣- القواعد وحق المرور: تعهد العراق ان يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية بالقرب من البصرة وفي غربي الفرات ويعطيها الحق في إبقاء قواتها في مناطق أخرى من العراق (بغداد والموصل)، وحصلت أيضاً على حق مرور جيوشها عبر الأراضي العراقية.

٤- الحصانات: تمتعت القوات البريطانية في العراق بإعفائها من الضرائب وسلطة القوانين المحلية.

٥- تدريب الجيش العراقي: يكون لبريطانيا الحق التام في إرسال مدربين عسكريين إلى العراق، أو تدريب الضباط العراقيين في معاهدها، وتزويد العراق بالأسلحة والمعدات، على ان لا تختلف في الطراز عن تلك التي تستعملها القوات البريطانية.

٦- التمثيل الدبلوماسي: تقرر إبدال المندوب السامي البريطاني بسفير يتمتع بمركز الأقدمية بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب.

موقف الشعب العراقي من المعاهدة

قوبلت المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة ووصفت بأنها أبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم. وزادت في اغلال العراق، وعزلته عن البلدان العربية، وإنها لا تتفق مع الاستقلال التام الذي يريده الشعب العراقي، وقد منحت لبريطانيا حقوقاً وامتيازات دون مقابل، وتركت العراق فريسة بيد الاستعمار البريطاني، ولو كان المفاوض صلباً لأمكن الحصول على شروط أفضل.

عمل نوري السعيد على حل المجلس النيابي القائم، وأجرى انتخابات نيابية جديدة من أجل الحصول على أغلبية مطلقة تصادق على المعاهدة. وقد صادق المجلس على المعاهدة بأغلبية (٦٩) نائباً من مجموع عدد النواب البالغ (٨٨) نائباً. وبعد تصديق المعاهدة أبلغت الحكومة البريطانية عصبة الأمم عن رغبتها إدخال العراق إلى العصبة كدولة مستقلة.

أما المعارضة فقد سارعت إلى تأليف حزب سياسي باسم (حزب الإخاء الوطني) الذي أجيز بصورة رسمية في (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠م) . وتضمن منهاجه الدعوة إلى بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي على الأخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والإدارية والاقتصادية. والعمل على تأليف رأي عام يدافع عن استقلال البلاد ووحدتها الوطنية، وبرز من زعمائه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني.

ولمقاومة معاهدة ١٩٣٠م وقع حزب الإخاء الوطني وثيقة التآخي مع الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن، تضمن الأمور التالية:

١- ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها.

٢- ان المجلس النيابي القائم يجب ان يحل لأنه لا يمثل البلاد.

٣- ان الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الأساسين الأول والثاني.

سادساً- دخول العراق عصبة الأمم:

أبلغت الحكومة البريطانية مجلس العصبة بترشيح العراق لعضوية العصبة في عام١٩٣٢م بدون قيد أو شرط. فأحال المجلس الطلب إلى لجنة الانتدابات الدائمة التي طلبت من بريطانيا تقديم تقرير خاص عن تقدم العراق في مدة الانتداب. فقدمت بريطانيا هذا التقرير الذي تناول المدة بين عامي ١٩٢٠-١٩٣٢م، وتم مناقشته في لجنة الانتدابات مع الوفد البريطاني، ورفعت اللجنة تقريرها إلى المجلس أبدت فيه استعدادها لإنهاء الانتداب بعد ان يضع المجلس الشروط والمقاييس التي يجب ان تتوفر في الدولة المشمولة بالانتداب لكي يتحرر منه. فوضع المجلس شروطاً خمسة يجب ان تتوفر في الدولة التي تريد ان تتحرر من الانتداب وهي:

١- وجود حكومة مستقلة وإدارة قادرة على ان تسير أمور الدولة بصورة منتظمة.

٢- ان تكون الدولة قادرة على حفظ وحدتها واستقلالها.

٣- ان تكون الدولة قادرة على حفظ الأمن في كل انحائها.

٤- ان تكون لدى الدولة مصادر مالية كافية لسد النفقات الحكومية.

٥- ان تكون للدولة قوانين وتنظيم قضائي يضمن العدل دوماً للجميع على السواء.

ووضعت لجنة الانتدابات سبع ضمانات يجب على العراق أو أية دولة أخرى أن يأخذ بها قبل ان يتحرر وهي:

١- حماية الأقليات القومية والدينية بصورة فعالة.

٢- حفظ المصالح والامتيازات الأجنبية، إلا إذا وضع مجلس العصبة نظاماً آخر بموافقة الدول المختصة.

٣- حفظ المصالح الأجنبية القضائية والمدنية والجنائية التي لا يشملها نظام الامتيازات الأجنبية.

٤- حفظ حرية الفكر والعبادة وممارسة الأعمال الدينية والتربوية والطبية من قبل الإرساليات التبشيرية على ان لا تخل بالأمن العام والآداب والإدارة.

٥- المحافظة على العهود المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة السابقة.

٦- حفظ الحقوق المكتسبة في عهد الانتداب.

٧- المحافظة على العهود الدولية العامة لاسيما التي قطعتها الدولة المنتدبة بالنيابة عن الدولة المشمولة بالانتداب.

فحصت لجنة الانتدابات مدى استيفاء العراق لهذه الشروط فوجدت ان العراق مستوفٍ لتلك الشروط إلى حد بعيد. فأرسلت اللجنة إلى المجلس بأن على العراق ان يصرح أمام مجلس العصبة عن رغبته في العمل بموجب الضمانات السبعة. وفي يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٢م تلا رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في مجلس العصبة تقرير اللجنة عن تحرير العراق من الانتداب. وفي ٣ تشرين الأول ١٩٣٢م قُبل العراق في عصبة الأمم واعترف به دولة مستقلة ويعد العراق البلد العربي الاول العضو في المنظمة الدولية.

سابعاً- العيد الوطني للعراق

تم اعتماد ٣ تشرين الاول من عام ١٩٣٢م كيوم وطني للعراق ، وهو يوم انتهاء الانتداب البريطاني وقبول عضوية العراق في عصبة الامم ليصبح العراق الدولة التي تحمل الرقم ٥٧ في هذه المنظمة الدولية التي مقرها في جنيف بسويسرا . وتم الاحتفال برفع العلم العراقي فوق سارية مقر العصبة مع اعلام الدول الاخرى في ٣ تشرين الاول عام ١٩٣٢م وقد عين نوري سعيد ممثلاً (مندوباً) للعراق في عصبة الامم وعد أول مندوب عربي يدخل العصبة . وبعد صدور القرار القى نوري سعيد خطاباً شكر فيه كل الذين عملوا من اجل تحقيق هذا الهدف. وعد الغاء الانتداب البريطاني ودخول العراق عصبة الامم كأول دولة عربية مستقلة مكسباً وطنياً وقومياً بارزاً وحدثاً مهماً من الاحداث التي يحتفل بها العراقيون حتى يومنا هذا.

ثامناً - وفاة الملك فيصل الأول وتولي الملك غازي العرش:

توفي الملك فيصل الأول في سويسرا مساء يوم (٧ أيلول ١٩٣٣م) بسبب انسداد الشرايين. كما جاء في البيان الرسمي الذي أذيع في اليوم التالي. وفي تقويم سياسة الملك الراحل لابد من الأخذ بعين الاعتبار ظروف المرحلة السياسية التي حكم فيها المتمثلة بالانتداب البريطاني من جهة. وبالحركة الوطنية المتصاعدة من جهة أخرى. فضلاً عن الظروف الاقتصادية لدولة في بداية التأسيس والاجتماعية لمجتمع نامٍ يريد التخلص من

الجهل والأمية والتخلف. وكان على الملك أن يراعي تلك الظروف وان يعمل على تجاوزها لمصلحة بناء الوطن الجديد. وعليه يمكن القول بأن شخصية الملك فيصل كان لها تأثيرها وسحرها وقدرتها على إزالة العقبات والتمسك بأماني العراق الوطنية والقومية. وكانت قيادته للدولة العراقية في مرحلة تأسيسها قيادة الربان الماهر. وكانت وفاته في الظروف الحرجة التي كان يمر بها العراق بعد دخوله عصبة الأمم وحصوله على الاستقلال أمراً مؤسفاً جداً لما عرف عنه من قدرة وقابلية في توجيه الجهود نحو بناء الوحدة الوطنية.

تولي الملك غازي عرش العراق

بعد إعلان وفاة الملك فيصل الأول في صباح يوم ٨ أيلول توجه رئيس الوزراء والوزراء وبعض النواب والأعيان إلى القصر الملكي وقدموا التعازي للأمير غازي. ثم طلبوا إليه بصفته ولياً للعهد أن يؤدي اليمين التي نص القانون الأساسي عليها تمهيداً لمبايعته. فلما أدى اليمين أعلن رئيس الوزراء تتويجه ملكاً باسم الملك غازي الأول فتقدم الحاضرون مهنئين، وأطلقت المدفعية مائة طلقة وطلقة. وفي يوم (١١ أيلول) عقد مجلس الأمة اجتماعاً غير اعتيادي لأداء الملك اليمين القانوني وفي كلمة قصيرة دعا الملك الشعب إلى مؤازرته في النهوض بالمملكة إلى أوج التقدم والعمران.

الملك غازي
(١٩٣٣-١٩٣٩م)

ولد الملك الجديد في مكة (٢١ آذار ١٩١٢م) وعاش سنوات طفولته الأولى في الحجاز.

وعند صدور القانون الأساسي العراقي أصبح الامير غازي ولياً للعهد. واهتم والده بإعداده لولاية العهد، وتربيته تربية عربية بموجب منهج خاص. درس في مدرسة هارو في بريطانيا، ودخل المدرسة (الكلية) العسكرية العراقية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان خيال. واكتسب شعبية واسعة بين العراقيين الذين وجدوا فيه الشخص الذي يمكنه ان يتحدى الإنكليز ويتجاهل رغباتهم، حتى لقد اتخذ من ظهوره في المناسبات فرصة للتعبير عن مشاعر الشعب والهتاف ضد بريطانيا.

تاسعاً- الحركات السياسية في تاريخ العراق السياسي:

١- القضية الكوردية:

سبق وان تحدثنا عن انتفاضة الكورد بقيادة الشيخ محمود الحفيد ، وقد سهل القضاء على الانتفاضة لبريطانيا العمل على ابقاء ولاية الموصل ضمن العراق . فقد شكلت عصبة الأمم لجنة دولية لدراسة المزاعم التركية لتبعية ولاية الموصل إليها والتعرف على وجهة نظر أهالي المنطقة، فوصلت هذه اللجنة إلى بغداد في (١٦ كانون الثاني ١٩٢٥م) وزارت المنطقة الكوردية لمدة ثلاثة أشهر، رافقتها دعاية بريطانية لكسب موافقة العصبة على إبقاء ولاية الموصل ضمن العراق. وكان موقف بريطانيا هذا ينطلق من عوامل استعمارية في مقدمتها مصالحها النفطية في المنطقة.

وضعت اللجنة تقريراً اقترحت فيه بقاء المنطقة ضمن العراق على أن تراعى رغبة الكورد فيما يتعلق بتعيين موظفين أكراد لإدارة منطقتهم وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس، وان تكون اللغة الكوردية اللغة الرسمية في هذه الأمور. وبعد نفي الشيخ محمود إلى إيران استتب الأمن في السليمانية. واشتركت المناطق الكوردية في الانتخابات النيابية التي جرت في مايس ١٩٢٨م، وفاز من الكورد (١٦) نائباً من مجموع (٨٨) نائباً في مجلس النواب العراقي. وقد عمل هؤلاء النواب على تنفيذ توصيات عصبة الأمم حول إدارة المنطقة الكوردية، وقدم ستة منهم مذكرة إلى رئيس الوزراء في شباط ١٩٢٩م انتقدوا فيها الحكومة وطالبوا بالاتي:

١- زيادة المصاريف على المعارف الكوردية.

٢- تأليف وحدة إدارة كوردية تشمل ألوية (محافظات) السليمانية وأربيل وكركوك، ولواءاً

جديداً يؤلف من الأقضية الكوردية للواء الموصل، على أن يدير هذه الوحدة مفتش عام كوردي ويكون الصلة الوحيدة بين هذه المنطقة والحكومة المركزية في بغداد.

٣- زيادة المصاريف على المصالح الكوردية العامة.

ورداً على هذه المطاليب قامت الحكومة العراقية ببعض الإصلاحات ومنها فتح ثلاث مدارس كوردية ابتدائية. إلا أن فتح هذه المدارس لم يضع حداً لتذمر الكورد من سياسة التعليم العامة، فطالبوا بالإكثار من فتح المدارس ، وفتح دار معلمين كوردية، وتيسير الكتب باللغة الكوردية، وإنشاء منطقة معارف كوردية خاصة.

أبدى الكورد مخاوفهم عندما بدأت المفاوضات العراقية – البريطانية عام ١٩٣٠م لاعتقادهم بأنهم لن يتمتعوا بعد انتهاء الانتداب البريطاني بالضمانات التي أوصت بها العصبة. فطالب بعض النواب الكورد بتثبيت حقوق الكورد في المعاهدة الجديدة التي يجري التفاوض بشأنها.

رأت الحكومة العراقية ضرورة طمئنة الكورد على مستقبلهم في الدولة العراقية فسنت قانوناً يضمن استخدام اللغة الكوردية، وإنشاء مكتب للترجمة في وزارة الداخلية يترجم إلى اللغة الكوردية جميع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها الدوائر الحكومية، وتأسيس مفتشية معارف للمنطقة الكوردية، وتعيين مساعد كوردي للمدير العام في وزارة الداخلية.

أدى نشر نصوص المعاهدة العراقية – البريطانية الموقع عليها في (٣٠ حزيران ١٩٣٠م) إلى استياء عميق في نفوس الكورد، وقدم بعضهم مذكرة إلى عصبة الأمم بواسطة المندوب السامي البريطاني في العراق أوضحوا فيها «ان قرار الأكراد القطعي والنهائي هو ان يطلبوا تأليف حكومة كردية تحت إشراف عصبة الأمم». فردت عصبة الأمم على هذه المطالبة بأن طلبت من الدولة صاحبة الانتداب ملاحظة وضع التدابير التشريعية والإدارية للكورد موضع التنفيذ دون أي نقص أو تماهل، وضمان بقاء هذه الحقوق بعد ان يتخلص العراق من وصاية الدولة المنتدبة.

في هذا الجو المتوتر بدأت في السليمانية الاستعدادات لأجراء الانتخابات النيابية، واجتمعت الهيأة التفتيشية التي ينص قانون الانتخابات على انتخابها في (٦ أيلول ١٩٣٠م)

وحدث أثناء ذلك مصادمات بين الأهالي والجيش والشرطة، وصفها تقرير بريطاني كما يلي:

«في ٦ أيلول ١٩٣٠م. دعي حوالي الثلاثين من الوجوه إلى مركز الحكومة المحلية في السليمانية لينتخبوا هيأة تفتيشية... وبينما كانت انتخابات هذه الهيئة جارية إذا بحشد من الناس يجتمع حول البناية ويزداد عاجلاً في عدده وهياجه فلم يبق في وسع الشرطة القائمة هناك بدون سلاح ضبطه. وأخذ الجمهور يلقي بالحجارة على السراي فكسر (١٥٣) نافذة من نوافذها وهوجمت الشرطة بالحجارة، وهدد سجن المدينة ومخزن سلاح الشرطة . وإذ ذاك قضت الحاجة بالاستنجاد بالقوة العسكرية، ولكن وصول قوة المشاة لم يخف المتظاهرين فكان لابد من اطلاق النار لتفريقهم، وكان مجموع الخسائر في هذه الاضطرابات كما يلي: "الشرطة (١٠) جرحى، الجيش قتيل و (٣) جرحى، المتظاهرون (١٤) قتيلاً و(٢٣) جريحاً"».

أدت هذه الحادثة إلى تأجيل البدء بالانتخابات أكثر من أسبوع، ثم استؤنفت وانتخب المرشحون عن لواء السليمانية، وتمكنوا من حضور افتتاح المجلس في الأول من تشرين الثاني١٩٣٠م. أما تأثير هذه الحادثة على الكورد فكان كبيراً، فأصبح يوم (٦) أيلول يعرف (باليوم الأسود) وعدَّ أول حركة وطنية جماهيرية تحدث في المدينة يقوم بها الكسبة والطلبة والكادحون والتجار بدلاً من علماء الدين والأمراء الكورد.

كان من نتائج حوادث السليمانية عودة الشيخ محمود إلى العمل المسلح، وتقديمه مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني طالب فيها:

١- ان تخلى كوردستان بحدودها الطبيعية من زاخو إلى خانقين من إدارة العرب المدنية والعسكرية وتسلم إلى الكورد.

٢- إطلاق سراح المعتقلين الكورد على الفور.

٣- وإلى أن يرد قرار نهائي من عصبة الأمم يجب أن تؤسس حكومة كوردية تحت الانتداب البريطاني وحسب رغبات الأهالي.

٤- ان يسلم الضباط والموظفين الكورد المستخدمين في الإدارة العربية إلى الإدارة الكوردية بالسرعة الممكنة.

استمرت حركات الشيخ محمود حتى مايس ١٩٣١م، وظهر خلال هذه المدة التعاون الوثيق بين بريطانيا والعراق من جهة، وبين العراق وإيران من جهة أخرى للقضاء على الشيخ

محمود الذي سلم نفسه للحكومة العراقية.

وبعد انتهاء حركات الشيخ محمود توجهت الحكومة إلى مقاومة الشيخ أحمد البارزاني (١٨٩٦-١٩٦٩م) الذي ظهر على مسرح الأحداث السياسية في أواخر عام١٩٢٧م. وتجددت حركتهِ مرة أخرى في نيسان ١٩٣١م وقدم مذكرة إلى عصبة الأمم طلب فيها منح الكورد حكماً ذاتياً. فقامت القوات العسكرية بمهاجمته وتخريب قرية برزان واستمرت المصادمات حتى حزيران ١٩٣٢م عندما انسحب إلى الأراضي التركية مع اتباعه. وبقوا هناك حتى أصدرت الحكومة قانون العفو العام عن البارزانيين في (١٣ مايس ١٩٣٣) فعاد جميع هؤلاء بمن فيهم الشيخ أحمد الذي وضع تحت الإقامة الجبرية.

ان القضاء على حركات بارزان عام١٩٣٢م لم يؤد إلى القضاء على المقاومة الكوردية. بل بدأت حرب الفدائيين في مناطق متعددة و تطورت الحركة القومية الكوردية. وظهرت أحزاب سياسية كوردية رفعت شعارات قومية تدعو إلى ضمان حقوق القومية الكوردية. بما فيها الحصول على الاستقلال الذاتي ضمن العراق.

٢- حركات عشائر الفرات الأوسط:

تكتسب منطقة الفرات الأوسط أهمية كبيرة لموقعها الجغرافي في وسط العراق. وقربها من كربلاء المقدسة والنجف الاشرف مقر المرجعية الدينية. وخصوبة أرضها ووفرة مياهها وكثافة سكانها وكثرة عشائرها التي أدت دوراً مهماً في الحركة الوطنية العراقية. سواء أكان ذلك في العهد العثماني أو في العهد البريطاني. أو خلال تأسيس الحكم الملكي في العراق.

وبعد وفاة الملك فيصل الأول شهدت المنطقة ظاهرة عدم الاستقرار وقيام الحركات العشائرية. المؤيدة والمعارضة للحكومات المتعاقبة. ولعل قيام هذه الحركات يعود إلى عدة عوامل منها:

١- ما يتعلق بملكية الأراضي وقسمة المحاصيل الزراعية.

٢- عوامل سياسية اذ أدى الصراع بين الساسة إلى استخدام الأساليب والوسائل المختلفة منها استخدام العشائر لمقاومة الخصوم وإسقاطهم.

٣- المطالبة بتحقيق العدالة في إدارة شؤون الدولة.

وزارة جميل المدفعي

بعد استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية، وهو القيادي في حزب الإخاء الوطني نتيجة لتكتل معارضي حزب الإخاء، شكل جميل المدفعي وزارتين رفعتا شعارات الابتعاد عن التحزبات المخلة بمصالح الدولة. وقد عمل الاخائيون على إضعاف الوزارة ودفع العشائر للتحرك ضدها، فساءت الإدارة في العراق كثيراً، وكثرت شكاوى الناس وتذمراتهم من بعض رؤوساء الوحدات الإدارية واستشرى الفساد والرشوة، فسارع المدفعي إلى تقديم استقالة وزارته.

جميل المدفعي (١٨٩٠-١٩٥٨م)

وزارة علي جودة الايوبي

عهد الملك غازي إلى علي جودت الأيوبي رئيس الديوان الملكي، بتأليف الوزارة في (٢٧ آب ١٩٣٤م) وضمت خصوم الاخائيين من الساسة البارزين. وكانت خطة الأيوبي إبعاد معارضيه وأنصارهم من رؤوساء العشائر عن المجلس النيابي، فقام بحل المجلس وإجراء انتخابات نيابية جديدة تميزت بالتدخل الحكومي الفاضح وأسفرت عن ضعف التمثيل العشائري في المجلس الجديد،اذ استبعد رئيس الوزراء بعض الشيوخ المتنفذين ممن لم يكن راضياً او مطمئناً اليهم.

علي جودة الايوبي

(١٨٩٦-١٩٦٩م)

موقف الشيخ كاشف الغطاء ومؤتمر النجف الاشرف

وحد شيوخ العشائر الذين خسروا مقاعدهم النيابية جهودهم مع رجال المعارضة في بغداد لمقاومة الوزارة. وعقدت عدة مؤتمرات في بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف الاشرف والمشخاب والصليخ، وأسفرت هذه المؤتمرات عن توقيع وثيقة تتضمن الأمور الاتية :

١- الإخلاص للملك إخلاصاً مطلقاً.

٢- احترام القانون الأساسي العراقي (الدستور) وتنفيذ القوانين.

٣- حل المنازعات العشائرية وفق التقاليد والعادات القبلية.

٤- عدم المشاركة في الحكم دون موافقة الموقعين على الوثيقة.

رفع رؤوساء العشائر كتاباً إلى المرجع الديني العلامة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في النجف الأشرف أوضحوا فيه شعورهم بالإجحاف الذي لحق أبناء الشعب والمحاباة وتغليب القوي على الضعيف، وتوظيف من لا أهلية له ولا نزاهة فيه، واقترحوا عقد مؤتمر برئاسته في النجف الاشرف لمناقشة هذه الأمور من الوجوه الدينية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية. فاستدعى الشيخ كاشف الغطاء رؤوساء العشائر وجرى مناقشة الأوضاع العامة، ودعاهم إلى تقديم مذكرة إلى الملك ورئيسي مجلسي النواب والأعيان. وبالفعل رفع رؤوساء العشائر مذكرة إلى الملك أكدت ما ورد في الوثيقة السابقة ، وأضافت إليها بعض الأمور الحيوية التي تنهض بالبلاد مادياً وأدبياً، ومنها إيجاد أسواق خارجية لتصريف المنتجات الزراعية، وتأمين وسائط النقل وتأسيس مصانع ومؤسسات مالية تساعد الزراع وأبناء البلاد كافة، وفتح معاهد علمية وصحية تدفع عنهم الأمراض

الفتاكة والجهل.

أدى توتر الأوضاع إلى استقالة وزارة علي جودت الأيوبي فعهد الملك إلى جميل المدفعي بتأليف وزارته الثالثة في (٤ آذار١٩٣٥م). وفي عهد هذه الوزارة تصاعدت الحركات العشائرية في الديوانية التي قادها الشيخان شعلان العطية (قبائل الأگرع) وعبد الواحد الحاج سكر (قبائل آل فتلة) وخربت الطرق والجسور لقطع الطريق على قوات الحكومة. وحدث مثل ذلك في ديالى من قبل الشيخ حبيب الخيزران (قبائل العزة). فقدم المدفعي استقالة حكومته في (١٥ آذار ١٩٣٥م) ولم يمض عليها سوى أحد عشر يوماً.

وزارة ياسين الهاشمي

عهد الملك إلى ياسين الهاشمي في (١٧ آذار ١٩٣٥م) بتأليف الوزارة. والهاشمي هو زعيم حزب الأخاء الوطني والعشائر الثائرة كانت تسانده. لهذا أصدر بياناً وزعته الطائرات على العشائر الثائرة دعاها إلى العودة إلى مزاولة أعمالها خلال ثلاثة أيام. لتشرع الحكومة في تطبيق الإصلاح الذي وعدت به ولتسحب القوات العسكرية إلى ثكناتها. ولكن العشائر المؤيدة للحكومة السابقة وزارة علي الايوبي أعلنت تمردها على الحكومة الجديدة في مدن الشامية والهندية والدغارة. وأبرقوا إلى الملك يطلبون منه إقالة الوزارة الجديدة.

ميثاق النجف الاشرف

حاولت الحكومة تهدئة الأوضاع وعندما فشلت أمهلت العشائر الثائرة مدة ثلاثة أيام ثم أرسلت قوة في سبيل إخضاعهم. وإزاء استمرار هذه الأوضاع دعا بعض المحامين ورؤوساء العشائر الشيخ كاشف الغطاء إلى عقد اجتماع في النجف الاشرف ينظم مطاليب الشعب في الإصلاح في ميثاق يرفع إلى الحكومة مباشرة. وقد أجمعت العشائر على تأييد هذا الميثاق. وأخذ رؤساؤها يتوافدون على مدينة النجف الاشرف للتوقيع عليه. تضمن الميثاق الأمور الاتية:

١- احترام الدستور وتحقيق العدالة لإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب. ورفع التفرقة بين أبناء الأمة ومساهمة الجميع في مجلس الوزراء ومجلس الأمة وسائر الوظائف. كما يساهم في خدمة العلم ودفع الضرائب.

٢- تعديل قانون الانتخابات لضمان الحرية المطلقة، ووضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر وغير المباشر، وأن يكون الانتخاب بدرجة واحدة، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة.

٣- إطلاق الحرية الكاملة للصحافة ورفع القيود الإدارية، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية.

٤- الاهتمام بالأوقاف الإسلامية وصرف مواردها على دور العلم ومساجد العبادة.

٥- تعميم وتعديل لجان تسوية الأراضي التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي، والإسراع في تنفيذ قانون المصرف الزراعي والصناعي وتمليك الأراضي لأربابها من غير بدل.

٦- إلغاء ضريبتي الأرض والماء، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك، وعدم فرض ضريبة على الآلات الرافعة.

٧- اتخاذ تدبير سريع لاستبدال موظفي الدولة المعروفين بسوء السلوك والسمعة، والتخفيف من نفقات الدولة.

٨- مراعاة العدالة في توزيع مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية، ووضع الأنظمة والقوانين لمنع تفشي الأمراض الاجتماعية والأخلاقية وتهذيب مناهج المعارف والاهتمام بالدروس الدينية.

٩- عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب والجيش والشرطة.

ورغم هذه المحاولات استمرت الحركات العشائرية في الفرات الأوسط، لاسيما الرميثة وسوق الشيوخ وغيرها وأعلنت الأحكام العرفية، الأمر الذي دفع الجيش إلى التدخل في الشؤون السياسية.

عاشراً- الانقلاب العسكري الأول عام١٩٣٦م:

لم يكن الانقلاب المعروف باسم انقلاب بكر صدقي من نتاج الفريق بكر صدقي وحده، وإنما كان ايضاً من نتاج حكمت سليمان الذي قام بالمبادرة بشكل واضح. وحكمت سليمان

أكمل دراسته الإعدادية في بغداد، وفي العشرين من عمره ذهب إلى استانبول لمتابعة دراسته في مدرسة الحقوق. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد إلى العراق، وساير البريطانيين واسندت إليه بعض المناصب الإدارية وصار من الذين يتناوبون على الكراسي الوزارية. وبدأت مرحلة جديدة في حياته السياسية بانضمامه إلى حزب الإخاء الوطني الذي أسسه ياسين الهاشمي عام ١٩٣٠م، وأصبح وزيراً للداخلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني الأولى عام١٩٣٢م، وكان له دور في استخدام القوة لقمع الاضطرابات الداخلية، وخلال تلك المدة تعرف على الفريق بكر صدقي.

الفريق بكر صدقي
(١٨٨٦-١٩٣٧م)

أما بكر صدقي فهو شخصية قوية يميل إلى فرض سيطرته، درس في مدارس وكليات الأركان التركية والألمانية والبريطانية، وكان يجيد خمس لغات. وبرز قائداً عسكرياً بعد قضائه على الاضطرابات الداخلية عام١٩٣٣م، وزادت مكانته في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية بعد إخماده الحركات العشائرية في الفرات الأوسط، واستطاع ان يتكتل مع بعض الضباط المعجبين بقدراته ولاسيما الشباب منهم.

كان لكل من حكمت سليمان وبكر صدقي أهدافه في التحرك ضد حكومة الهاشمي، فحكمت سليمان أعلن معارضته للحكومة بعد أن رفض الهاشمي طلبه في أن يكون وزيراً للداخلية، وبدأ بانتقادها بشدة بحجة محاباة الأقارب وسوء توزيع أراضي الدولة، والفشل في إنجاز الخطوات الإصلاحية المطلوبة. أما بكر صدقي الذي وصل إلى أعلى رتبة عسكرية (فريق) فقد رأى أن الطريق أمامه للوصول إلى منصب رئيس أركان الجيش أصبح مغلقاً لوجود طه الهاشمي بهذا المنصب.وهو شقيق رئيس الوزراء فاستغل بكر صدقي التذمر في صفوف الجيش من جراء استخدامه في تسوية النزاعات السياسية لتحقيق مآربه

في القيام بانقلاب عسكري، وإقامة دكتاتورية عسكرية على غرار ما حدث في تركيا وإيران تستطيع تأسيس حكومة قوية تعيد للبلاد استقرارها وتحقق له الإصلاحات في شتى المجالات.

حكمت سليمان
(١٨٨٩-١٩٦٤م)

بدأ حكمت سليمان نشاطه السياسي بالانتماء إلى جماعة الأهالي واستغلال ما لها من سمعة شعبية. كانت هذه الجماعة تضم مجموعة من الشباب الذين يسعون إلى إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وبناء دولة ديمقراطية. وانضم معه إلى الجماعة أيضاً كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن وهما من الشخصيات الوطنية المعروفة. وقد أدى انضمام هؤلاء الساسة إلى الجماعة إلى تحويل تركيزها من المسائل الفكرية إلى تحقيق سلطة سياسية عن طريق الاتصال بالفريق بكر صدقي وضمه إلى الجماعة. وقام بكر صدقي من جانبه بالاتصال بمن يثق بهم من ضباط الجيش، ففاتح الفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى واتفقا على القيام بالانقلاب ووضعا خطة التنفيذ. وفي ليلة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م زحفت وحدات الجيش من منطقة خانقين قاصدة بعقوبة واحتلتها ثم قطعت خطوط الاتصال مع بغداد وفي الساعة السابعة والنصف صباحاً زحفت نحو بغداد بقيادة الفريق بكر صدقي.

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً ألقت ثلاث طائرات من القوة الجوية ألوفاً من المنشورات وهي تحمل بياناً موقعاً باسم (قائد القوة الوطنية الإصلاحية الفريق بكر صدقي العسكري)، تضمن الأمور الاتية:

١- انتقاد الحكومة لاهتمامها بمصالحها وغاياتها الشخصية دون الاهتمام بمصالح الشعب والعمل على رفاهيته.

٢- إقالة الوزارة (الحالية) وتأليف وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان.

٣- الطلب إلى الموظفين بمقاطعة الحكومة وترك الدوائر لحين استقالة الحكومة وتأليف الوزارة الجديدة.

وفي الوقت نفسه حمل حكمت سليمان كتاباً إلى الملك غازي موقعاً من قبل بكر صدقي وعبد اللطيف نوري وسلمه إلى رستم حيدر رئيس الديوان الملكي. فعقد الملك اجتماعاً حضره ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري والسفير البريطاني، وأوضح بأنه لا يوافق على أية فكرة تدعو إلى المقاومة.

مهما يكن من أمر فقد حلقت في سماء بغداد ثلاث طائرات في الساعة الحادية عشرة والنصف والقت أربع قنابل الأولى سقطت أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية. وسقطت الثانية أمام دائرة البريد بالقرب من دار ياسين الهاشمي والثالثة في نهر دجلة والرابعة أمام بناية البرلمان، وقد عجل إلقاء القنابل في استقالة وزارة ياسين الهاشمي.

عهد الملك إلى حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة، وأخذ جعفر العسكري كتاباً من الملك إلى بكر صدقي لمنع قطعاته من الدخول إلى مدينة بغداد. لكن أعوان بكر صدقي قاموا بقتله، وواصل الجيش تقدمه وأصبح على أبواب العاصمة في الساعة الرابعة ثم دخل المدينة وسيطر على المواقع المهمة فيها في الساعة الخامسة والنصف، وفي الساعة السادسة شكلت وزارة الانقلاب. وكان من نتيجة هذه العملية ان الجيش العراقي فقد قائداً قديراً وواحداً من مؤسسيه هو الفريق جعفر العسكري.

الفريق جعفر العسكري
(١٨٨٦-١٩٣٦م)

وزارة الانقلاب:

أعلن عن تشكيل وزارة الانقلاب بعد دخول قوات الجيش إلى بغداد. وضمت الوزارة الجديدة كلا من حكمت سليمان رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية وعبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع. وصالح جبر وزيراً للعدل ويوسف عز الدين إبراهيم وزيراً للمعارف وناجي الأصيل وزيراً للخارجية وكامل الجادرجي وزيراً للاقتصاد والمواصلات وجعفر أبو التمن وزيراً للمالية. واحتفظ بكر صدقي لنفسه بمنصب رئيس أركان الجيش. ويلاحظ ان جماعة الأهالي حصلت على الوزارات المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وجلبت وجوهاً جديدة إلى الحكومة للمرة الأولى منذ أكثر من عقد. ووصل الديمقراطيون الإصلاحيون إلى السلطة للمرة الأولى. ومع ذلك بقي بكر صدقي الرجل الاقوى في الحكومة التي لا تتخذ أي أجراء دون مشاورته.

قوبل الانقلاب بالترحيب من بعض الاطراف وأصدر لفيف من شباب بغداد بياناً مطبوعاً موقعاً باسم (لجنة الإصلاح التقدمي الوطني) أشاد بالانقلاب وقادته وطالب بتحقيق الأمور الاتية:

١- إزالة آثار ظلم الماضي والعفو عن السجناء السياسيين.

٢- تقوية الجيش بشكل عام.

٣- فتح النقابات والصحف التي أغلقتها الحكومة السابقة.

٤- تخفيف ويلات الفقر وإيجاد الأعمال للعاطلين وتشجيع الصناعة المحلية.

٥- المساواة في الحقوق بين العراقيين والتمسك بالوحدة الوطنية. ونشر العلم والمعرفة والثقافة الصحية في جميع أنحاء العراق.

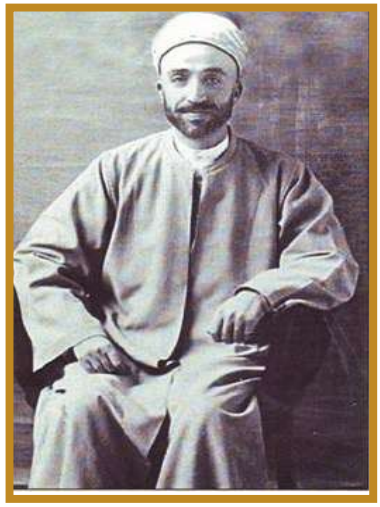

جعفر ابو التمن
(١٨٨١-١٩٤٥م)

منهاج حكومة الانقلاب

أذاع جعفر أبو التمن وزير المالية، خطة الحكومة في تسيير أمور الدولة، جاء فيها :

١- انتقاد الحكومة السابقة لتحديها دستور البلاد، واتباعها سياسة التحزب وتحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية.

٢- ان هدف الوزارة إحلال الطمأنينة لجميع السكان، وتطبيق العدل على الجميع بدون التفريق بين الأديان والمذاهب.

٣- تحسين الصلات الودية مع الدول العربية والتعاون المثمر معها.

٤- وضع خطة إصلاحية صحيحة شاملة للمعارف، وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية.

٥- إعمار الأراضي بصورة عامة، وتوزيع الأميرية منها على أبناء الشعب، وفتح الطرق وتعبيدها وتوسيع الري والزراعة وتشجيع التجارة وتعميم الصناعة.

الخلاف بين بكر صدقي وجماعة الاهالي

قامت وزارة الانقلاب بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة، فحدث الخلاف بين بكر صدقي وجماعة الأهالي، بسبب رغبة الأخيرة بإجراء انتخابات حرة لضمان مجيء نواب يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً، ورغبة بكر صدقي باتباع الوسائل القديمة في الانتخابات. وازداد الخلاف بين الطرفين حينما اتخذت الحكومة الإجراءات القاسية ضد العشائر المنتفضة في مدينة الديوانية ومال حكمت سليمان إلى بكر صدقي. فقدم كل من كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن ويوسف عز الدين وصالح جبر استقالاتهم من الوزارة احتجاجاً فصدرت الإرادة الملكية بقبول استقالة الوزراء وتعيين بدلاء عنهم. واتخذت الحكومة بعض الإجراءات القاسية ومنها إغلاق جمعية الإصلاح الشعبي التي اسستها جماعة الاهالي وغلق صحفها وإسقاط الجنسية عن عدد من أعضاء الجماعة، وتعرض الآخرون إلى الاضطهاد ومحاولات الاغتيال. وبذلك هيأت الوزارة السبيل أمام بكر صدقي لإقامة دكتاتورية عسكرية.

لم ترض سياسة بكر صدقي ومعه حكمت سليمان العناصر المعارضة في الجيش، فدبرت عملية اغتيال بكر صدقي في (١١ آب ١٩٣٧م) عندما كان يستعد للسفر على رأس وفد

عسكري إلى تركيا ومعه المقدم محمد علي جواد قائد القوة الجوية وذلك في القاعدة الجوية في الموصل، فقدم حكمت سليمان استقالة وزارته في (١٧ آب ١٩٣٧م) وبذلك سقطت حكومة الانقلاب.

والملاحظ ان وزارة الانقلاب لم تستطع أجراء أي تغيير في سياسة العراق، وظهر واضحاً ان حكام العراق الجدد لم يختلفوا في أي شيء عن الحكام القدامى حيث كان كل منهم يسعى وراء مصلحته الخاصة.

حادي عشر- مقتل الملك غازي:

كانت علاقة الملك غازي مع بريطانيا منذ البداية ليست على ما يرام نتيجة لمواقفه في السياستين الداخلية والعربية. وكانت إذاعته – إذاعة قصر الزهور- تذيع الخطابات الحماسية الداعية إلى تحرير فلسطين وسوريا ولبنان وضم الكويت إلى العراق. ولهذا بدأت بريطانيا تبحث منذ وقت مبكر عن خليفة للملك غازي إذا اختفى عن المسرح السياسي، ورأت انه أما ان يسيطر عليه أو يخلع.

أعلن عن وفاة الملك غازي في الصباح الباكر ليوم (٤ نيسان ١٩٣٩م) وأشار البيان الحكومي إلى ان الوفاة كانت بسبب اصطدام سيارته بعمود الكهرباء. وعقد على الفور مجلس الوزراء اجتماعاً وتسلم وصية مكتوبة من الملكة عالية زوجة الملك، جاء فيها ان الملك غازي كان يرغب في وصاية ابن عمه الأمير عبد الإله بن علي على العرش إذا حدث له حادث وابنه فيصل لا يزال صغيراً. وهكذا أصبح فيصل الثاني ملكاً وعمره أربع سنوات تقريباً، وأصبح خاله عبد الإله وصياً على العرش.

أتهم الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير مقتل الملك وأقفلت العاصمة ، ونظمت مواكب العزاء في كل مكان. وسارت الجماهير بتظاهرة نحو السفارة البريطانية تهتف بسقوط بريطانيا ونوري السعيد والتي وزعت منشورات تتهمه بتدبير جريمة القتل. وجرى تشييع الجثمان للمقبرة الملكية في الأعظمية.

أما عبد الإله الوصي الجديد فكان يبلغ من العمر (٢٧) عاماً، ولم يكن على إطلاع كاف بالشؤون السياسية آنذاك، وقوبل اختياره بترحيب من قبل بريطانيا والسياسيين العراقيين ولاسيما نوري السعيد.

اسئلة الفصل الرابع

س١/ عرف ماياتي :

١- جمعية النهضة العراقية . ٢- ٣ تشرين الاول ١٩٣٢م. ٣- ميثاق النجف الاشرف.

٤- حكمت سليمان. ٥- لجنة الاصلاح التقدمي الوطني .

س٢/ ما اسباب الخلاف بين الفريق بكر صدقي وجماعة الاهالي؟

س٣/ (شهدت منطقة الفرات الاوسط ظاهرة عدم الاستقرار . وقيام الحركات العشائرية المؤيدة والمعارضة للحكومات العراقية المتعاقبة) ما العوامل التي ادت الى قيام هذة الحركات ؟

س٤/يعتبر يوم ٦ ايلول عام ١٩٣٠م يوماً اسوداً في تاريخ الحركة الوطنية الكوردية .ما تأثير هذة الحادثة على الكورد ؟ وما هي نتائج عودة الشيخ محمود الحفيد الى العمل المسلح؟

س٥/ ما الشروط التي وضعها (مجلس العصبة) التي يجب ان تتوفر في الدولة التي تريد ان تتحرر من الانتداب ؟

س٦/ لقد قوبلت معاهدة ١٩٣٠م بمعارضة شعبية واسعة في العراق . بين اسباب ذلك ؟

س٧/ ما ابرز المهام التي واجهت الملك فيصل الاول بعد تتويجه ملكاً على العراق ؟

النشاط

- يشارك الطلبة في حلقة نقاشية وباشراف المدرسة / المدرس لمناقشة الدستور العراقي الحالي الصادر عام ٢٠٠٥م ومقارنته بالدستور العراقي الصادر عام ١٩٢٥م.
- يقوم الطلبة بزيارة مكتبة المدرسة لجمع مصادر عن الاحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل وكتابة بحث عنها .
- يقوم الطلبة بزيارة المقبرة الملكية في الاعظمية للاطلاع على مراقد ملوك العراق . وكتابة بحث موجز عنهم وجمع صوراً عنهم لتعليقها في جدارية .
- علق في لوحة جدارية الازياء الشعبية لمكونات الشعب العراقي الكورد، الاشوريون، الشبك، التركمان، الصابئة، العرب .

عزيزتي الطالبة..عزيزي الطالب

المحافظة على نظافة الموقع الآثري دليل وعيك الحضاري.